قراءة الصحف: الملك يعود إلى المشور والحجز على ملايير شبكات المخدرات

نستهل قراءة الصحف اليومية، الصادرة يوم الجمعة 3 ماي 2019، بتقارير وأخبار متنوعة، منها التي تحدّثت عن "مسؤولون كبار يتحدون القضاء ويحتلون ممتلكات عقارية بالمليارات" و"تعليمات عليا لتسريع تحفيظ الأراضي السلالية"، و"ملايير بذل السجانين" و"الملك يعود إلى المشور" و"الداودي: الفساد يكثر في رمضان".

وتفاصيل أَوْفَى نعرضها لكم في العناوين التالية:

مسؤولون كبار يتحدون القضاء ويحتلون ممتلكات عقارية بالمليارات

البداية مع يومية "المساء" التي أوردت أنه رغم مضي خمس سنوات على إحالة الملف على وزارة العدل، كشفت مصادر مطلعة عن وجود لائحة طويلة تضم أسماء مسؤولين كبار ومسؤولين مركزيين، لا يزالون يحتلون مساكن وظيفية عبارة عن فيلات وشقق تساوي قيمتها المالية مليارات السنتيمات، بعد أن عجزت وزارة التربية الوطنية عن تفعيل مسطرة الإفراغ في حقهم.

ووفق المصادر ذاتها، فإن القائمة تضم مسؤولا حكوميا معروفا بخرجاته الإصلاحية، ومديرة ديوان سابقة لأحد الوزراء، إضافة إلى مدراء مركزيين تم استقدامهم في عهد لطيفة العابدة، وعدد من النواب ومدراء الأكاديميات المتقاعدين، من بينهم خمسة مدراء يحتلون سكنين لكل واحد منهم تتجاوز مساحتهما 2000 متر مربع في مواقع جد مهمة بالمدن الكبرى.

وقالت المصادر ذاتها إن الأسماء الواردة في اللائحة أعلنت تحديها الصريح والمباشر للقضاء ووزارة التربية، دون أن تتحرك الوزارة بعد أن فضل الوزير أمزازي العمل بانتقائية تكشف فشله في تدبير هذا الملف الحارق، من خلال الاكتفاء بإفراغ عدد من الأسر المعوزة والأعوان.

الأراضي السلالية.. تعليمات ملكية

ومن نفس الصحيفة نقرأ أن تعليمات من الملك محمد السادس، حركت وزارة الداخلية والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية من أجل تحفيظ مئات آلاف الهكتارات من الأراضي السلالية، إذ جرى وضع برنامج بتنسيق مع مصالح وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

وقال مصدر "المساء" إن وزارة الداخلية منكبة على تحضير الإجراءات المرتبطة أساسا بالجانب الإداري والمالي والتقني والقانوني، بتنسيق بين مختلف القطاعات المعنية من وزارات الداخلية والفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه

والغابات والمالية، كل في مجال اختصاصه، لبداية مشروع تحفيظ مساحات كبيرة من الأراضي السلالية المنتشرة بالمدارات القروية بالمغرب.

الحجز على ممتلكات بالملايير في حوزة شبكات المخدرات

ومن نفس اليومية، نقرأ بأن القضاء المغربي فتح ملف تبييض الأموال لبارونات المخدرات، حيث علمت جريدة "المساء" أن القضاء حجز على عقارات وسيارات ومقاهي وإقامات فارهة وأموال في حوزة بارونات مخدرات معروفين بعاصمة الشمال بطنجة.

ورغم أن هيئة الدفاع قالت إن المحجوزات ليست في ملكية 6 من موكليهم، فإن هيئة المحكمة اعتبرت أنها متأتية من التجارة الدولية للمخدرات.

وأضافت مصادر الجريدة أن هيئة المحكمة بنت قرارها على خبرة قضائية بينت أن شبكتين للاتجار الدولي للمخدرات "بيضتا" أموالا تقدر بـ 5 مليارات و265 مليون سنتيم في ظرف أربع سنوات فقط، وقد سجلت إما بأسماء الأبناء أو الزوجات أو الأصدقاء.

الداودي: الفساد يكثر في رمضان

ننتقل إلى يومية "الصباح"، التي أوردت أن الحسن الداودي، الوزير المكلف بالشؤون العامة والحكامة، أك أن الفساد يكثر في رمضان، ويسعى من خلاله المفسدون إلى تحقيق أرباح غير مشروعة، باحتكار مواد استهلاكية ووضعها في المخازن الإعادة بيعها بسعر مرتفع للمواطنين، أو عبر تجارة التهريب، ما يتطلب مواجهة صارمة في مواجهتهم.

وحذر المسؤول الحكومي، المفسدين والمحتكرين في شهر رمضان، وذلك في معرض رده على سؤال بمجلس المستشارين في جلسة مساءلة الوزراء، داعيا المغاربة إلى التعاون مع الحكومة المحاربة الفساد والاحتكار في شهر رمضان، لأن اللجن المكلفة بمراقبة السلع والأسعار التي ستقوم بدورها كاملا، لا يمكنها أن توجد في جميع الأحياء وفي كل زقاق أو مدشر، لذلك سيكون من الضروري أن يتعاون معها المواطنون لأنهم مسؤولون كذلك.

وحذر الوزير المواطنين من مغبة إخفاء الحقيقة عن السلطات أو التلاعب بالأرقام الهاتفية، مضيفا أنه تلقى مكالمات كما مسؤولي الإدارة تصرح ببلاغات كاذبة "كانوا يتفلاو في التبليغ عن حالات وهمية".

ونفى الداودي، في تصريح صحافي، استيراد المغرب للتمور الإسرائيلية، مؤكدا أن المغرب لا يرتبط مع هذا البلد بأي اتفاق تجاري رسمي.

ومن جهته، دعا عزيز اخنوش، وزير الفلاحة والصيد البحري، د في اجتماع خاص مع المهنيين إلى توفر كميات وافرة من السردين الذي يقبل عليه المغاربة خلال رمضان كي يباع بسعر مناسب.

وأضاف المسؤول الحكومي أن أسعار الحمص والعدس انخفضت بنسبة تراوحت بين 20 في المائة و29 مقارنة مع الفترة نفسها من السنة الماضية، مضيفا أن الحكومة ستكون بالمرصاد لأي متلاعب بالأسعار.

الربا "حلال" في حملات "إخوان المغرب"

ومن نفس الصحيفة، نقرأ أن افتحاص قضاة المجلس الأعلى لحسابات "العدالة والتنمية"، كشف مجموعة من الاختلالات في حسابات الحزب.

وكشف التدقيق في الوثائق أن موارد الحزب شملت فوائد وعائدات مالية بمبلغ إجمالي تجاوز 171 ألف درهم، علما أنها لا تندرج ضمن الموارد المحددة في المادة 31 من القانون التنظيمي رقم 29.11، المتعلق بالأحزاب السياسية، التي تحدد مصادر الموارد المالية لهذه الهيئات.

ويوظف الحزب هذه الموارد الربوية، المتأتية بطرق غير قانونية وبما يخالف مرجعياته، في تمويل أنشطة الحزب ذات البعد الاجتماعي، مثل تقديم الدعم لبعض الجمعيات والمعونات للأشخاص في وضعيات هشة.

الداخلية والقضاء يحققان في رشاوي

ومن نفس الصحيفة، نقر أن الاختلالات والخروقات العمرانية بعمالة المحمدية، استفحلت، بعد اكتشاف تعدد بؤر البناء العشوائي في جماعات اعتقد أنه تم القضاء فيها على البناء دون ترخيص.

وكشفت مصادر "الصباح" أن أبحاثا إدارية أنجزت، الجمعة الماضي، مع أعوان سلطة، بناء على تحريات ومعاينات أجرتها لجنة من العمالة، وقفت على تفشي البناء العشوائي ببعض الدواوير وتحديد المنازل المحدثة خارج الضوابط وبتواطؤ مع أعوان السلطة ضمن إرث المرحلة السابقة لتعيين العامل الجديد.

وكان مقررا أن تشرع مصالح العمالة الاثنين الماضي، في هدم الأبنية العشوائية التي تم تحديدها بدوار سيدي موسى بن علي وسيدي موسى المجدوب، وأخرى بالشلالات إلا أن العملية أجلت إلى أول أمس (الأربعاء) لتوفير الآليات واتخاذ كل الاحتياطات سيما أن الأبنية بالآجر والاسمنت وبعضها يتكون من سفلي وطابق، وهو ما يستلزم اتخاذ تدابير أكثر ملاءمة مع طبيعة الأبنية العشوائية.

وحسب إفادة مصادر متطابقة، فإن الأبحاث الإدارية التي أجريت بعمالة المحمدية ويشرف عليها العامل ورئيس قسم الشؤون الداخلية، وقفت على جملة من الخروقات والاختلالات وتواطؤ مفضوح للسلطة المحلية، إذ تم الوقوف على 37 مخالفة لقوانين التعمير.

أعطاب مجلس المستشارين

نمر إلى يومية "الأحداث المغربية"، التي أوردت أن العطل المتقطع لمعدات التصوير في مجلس المستشارين، تسبب في اتخاذ رئيس هذا الأخير لقرار سحب ملف تزويد المجلس بمعدات البث والصيانة من الإدارة كإجراء فوري، بعد حادث العطب الذي أصاب كاميرات قاعة الجلسات العامة بمجلس المستشارين خلال الجلسة الأسبوعية المخصصة لمساءلة الحكومة، الثلاثاء الماضي، وانقطاع البث التلفزي، الذي أثار ردود فعل غاضبة وسط البرلمانيين.

وكشف مصدر من داخل المجلس أن قرار بنشماش بسحب ملف تدبير صفقة التجهيزات والصيانة من إدارة المجلس كان لتفادي تكرار حالات العطب التي تصيب أجهزة المجلس، في انتظار مراجعة تدبير هذا الملف، مع ما أثارته الواقعة من غضب رئيس مجلس المستشارين، الذي استفسر الإدارة وطلب توضيحات في الموضوع.

"المصدر ذاته أرجع سبب تدبير بنشماش شخصيا للملف لتفادي تكرار ما وقع يوم الثلاثاء الماضي، وهو ما يفسر انكبابه الشخصي على هذا الملف، ومبادرته القاضية بمراجعة صفقات تزويد مجلس المستشارين بمعدات ووسائل وتقنيات البث والمراقبة، التي ظلت تتم منذ أزيد من 12 سنة.

ونفى رئيس مجلس المستشارين، حكيم بنشماش، في تصريح لـ«الأحداث المغربية» أن يكون تدبير هذا الملف قد أثار أي أزمة داخل مكتب المجلس، مضيفا أن الكل على قناعة كاملة بضرورة تغيير المركب السمعي البصري، لأن إصلاح الآليات المتوفرة الآن غير ممكن لعدم توفر قطع الغيار.

وأضاف المسؤول نفسه أن تجهيزات المجلس لم يتم استبدالها منذ 12 سنة، في الوقت الذي غير فيه مجلس النواب معداته خلال نفس المدة ثلاث مرات، مضيفا أن رئاسة الحكومة هي من خصصت الاعتمادات لهذه الصفقة الضخمة، حتى مع صعوبة التصرف فيها نظرا لتحويلها في شهر أكتوبر أو نونبر.

وكشفت بنشماش، في حديثه مع الجريدة، أنه طالب بفتح تحقيق محايد في واقعة انقطاع البث من خارج المجلس، والتي أشرف عليها الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، مصطفى الخلفي، الذي كلف خبراء من الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة لإجراء هذا التحقيق لمعرفة إن كانت الواقعة بسبب تقني أو بفعل فاعل.

بنشماش كشف، في نفس السياق، أنه سيسحب تدبر هذه الصفقة كلية من مجلس المستشارين وتكليف مؤسسة عمومية بالإشراف عليها من البداية للنهاية، لعدم دراية المستشارين بهذه الأمور التقنية. ورجح رئيس الغرفة الثانية أن يؤول الإشراف على هذه العملية لخبراء الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة.

الخادمات المغربيات ممنوعات من دخول سبتة

ومن نفس الجريدة، نقرأ أن السلطات بمدينة سبتة، نفذت يوم الخميس 2 ماي الجاري، نفذت تهديداتها السابقة بمنع النساء الخادمات بالبيوت والعاملات ببعض المحلات التجارية من الدخول للثغر المحتل للالتحاق بأماكن عملهن، بسبب ما أسمته عدم توفرهن على عقود شغل، وبطائق تؤكد عملهن بالمنازل، أو بالمحلات التجارية والمطاعم، التي يدعين الانتساب لها، وهو ما كانت قد أشارت إليه السلطات السبتية في وقت سابق، وعمدت لتنفيذ اليوم.

ووفق مصادر من عين المكان، فإن مئات النساء ممن كن يلجن الثغر المحتل يوميا، عبر ممر طاراخال 1، المخصص للمسافرين والعاملين والقاطنين بالمدينة السليبة، تم توقيفهن بالجانب المغربي، قبل الوصول إلى الجانب الإسباني، بسبب إشعار توصلت به شرطة الحدود المغربية من نظيرتها الإسبانية، تشعرها ببدء تنفيذ القانون الخاص بهاته الفئة من العاملات، والذي يتوجب توفرهن على بطائق عمل مسلمة من طرف المصالح المختصة بسبتة.

وتمت محاصرة عشرات النساء، اللواتي كن يلجن الثغر المحتل عبر طاراخال، المسموح المرور عبره لغير ممتهني التهريب، إذ رفضن الانصياع والعودة من حيث أتين، واستمر وجودهن بالمعبر لوقت متأخر، في محاولة لإيجاد حل والبحث عن طريقة للدخول، خاصة وأن جلهن يشتغلن في المنازل وبعض المطاعم والمقاهي هناك، ويعتبر ذلك مورد رزقهن الوحيد.

صفقة "سرية" بين الحكومة والنقابات

وفي جريدة "الأخبار" نقرأ أن عبد القادر الزاير، الكاتب العام لنقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، أكد ما نشرته «الأخبار»، خلال الأسبوع الماضي، حول وجود صفقة سرية بين الحكومة والنقابات تقضي بعدم إخراج القانون التنظيمي للمنظمات النقابية خلال الولاية الحالية، وعدم إدراج هذه النقطة ضمن جدول أعمال الحوار الاجتماعي، مقابل المصادقة على القانون التنظيمي للإضراب الذي يطالب الاتحاد العام لمقاولات المغرب "الباطرونا"، بإخراجه في أسرع وقت.

واتهم الزائر، في كلمة ألقاها في المهرجان الخطابي لنقابته بمناسبة فاتح ماي، يوم الأربعاء، النقابات الموقعة على اتفاق الحوار الاجتماعي بالتواطؤ مع الحكومة قصد الالتفاف على مطالب الطبقة الشغيلة، قائلا إن هذا الاتفاق أخذ عربونه مسبقاً من طرف الذين فرض عليهم التوقيع عليه، وكانت الهدية تأجيل مناقشة قانون النقابات، لقد اختاروا تدبير الملف في السر عكس نقابة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي كانت تطلع الرأي العام على سير المفاوضات مع وزير الداخلية".

وأشار الكاتب العام للكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى أن نقابته رفضت التوقيع على الاتفاق الثلاثي الان الحكومة لم تستجد للمطالب التي رفعتها النقابة، كما لم تحترم مبدأ التفاوض باعتماد التشاور فقط، حيث إن الحكومة استشارت فقط مع النقابات دون أن تأخذ برأيها.

ويظهر من وثيقة الاتفاق الاجتماعي الذي وقعت عليه الحكومة والنقابات والاتحاد العام لمقاولات المغرب، أنه لا يتضمن أية إشارة إلى إخراج قانون النقابات، في حين يشير إلى الالتزام بالتشاور مع جميع الشركاء الاجتماعيين حول مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالإضراب قبل برمجة دراسته من أجل المصادقة عليه بالبرلمان.

ولم تكشف الحكومة عن الأسباب الحقيقية لعدم إخراج القانون الذي بهم تنظيم الحياة النقابية وتعزيز الحكامة التنظيمية داخل الجسم النقابي المغربي، وكذلك تعزيز الرقابة المالية من خلال فتح المجال أمام آليات الافتحاص المالي للمركزيات النقابية من طرف قضاة المجلس الأعلى للحسابات، على غرار الأحزاب السياسية التي تقدم حساباتها السنوية إلى المجلس، في حين أخرجت الحكومة القانون الأول تحت ضغط أرباب العمل و الباطرونا أمام صمت رهيب للنقابات.

وخصص رئيس الحكومة، سعد الدين العثماني، إعانة مالية للنقابات ضمن ميزانية رئاسة الحكومة تنضاف إلى الدعم السنوي الذي تصرفه الدولة للمنظمات النقابية.

عودة الملك إلى المشور

وإلى يومية "أخبار اليوم"، التي أوردت أن صحيفة "الأسبوع الصحافي"، في عددها الأخير، كشفت صور ما وصفته بالقرار المهم، الذي يقضي بعودة الملك للإقامة في القصر الملكي بالمشور بمدينة الرباط بدل الإقامة الملكية الموجودة في مدينة سلا قرب المطار.

وقالت الجريدة (الأسبوع الصحافي)، التي يديرها قيدوم الصحافيين مصطفي العلوي، إن الأمر عودة إلى ما كان عليه الحال في أيام كل من الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، وإذا كان سكن الملك في تواركة هو الأصل، فإنه يكرس رجوعا ملكيا إلى مصدر التقاليد.

يشار إلى أن القصر الموجود في مدينة سلا كان بمثابة الإقامة الخاصة بالملك عندما كان وليا للعهد في حياة والده الملك الراحل الحسن الثاني.

أخنوش يضع يده على "أماديوس"

وفي موضوع مغاير، أوردت "أخبار اليوم" أنه بعدما أعلن مسؤولوه قبل أسابيع باحتفاء كبير انتقالهم إلى مقر جديد يتمثل في فيلا فاخرة بأحد أرقى أحياء الرباط، كشفت مجلة "إيكونومي إي أونتربريز"، في عددها الأخير، أن معهد "أماديوس"، الذي أسسه إبراهيم الفاسي الفهري، ابن المستشار الملكي الطبيب الفاسي الفهري، قد أصبح تابعا لمجموعة "أكوا" المملوكة لعائلة عزيز أخنوش، التي دخلت مجال الاستثمار في "الثينك ثانك" أي مراكز التفكير وإنتاج التصورات الجديدة، فيما يحاول المعهد في الفترة الأخيرة لعب دور مجموعة الضغط على النمط الأمريكي، أي اللوبيينغ.

ملايير بذلة السجانين

ونتخم جولتنا الصحفية، من "أخبار اليوم"، التي قالت :" يتوج احتفاء المندوبية العامة لإدارة السجون بشروع موظفيها في ارتداء زي جديد، هذا الأسبوع، مسطرة طويلة بدأت منذ عامين، وكلفت ملايير السنتيمات.

وكانت المندوبية قد أصدرت طلب عروض أوليا لتلقي عروض أثمان خاصة باقتناء البذلة الرسمية للموظفين في شتنبر 2017، ثم عادت لتصدر طلب عروض تعديليا يقضي بتأجيل هذه العملية الى غاية نونبر من السنة نفسها، لتمكين الشركات الراغبة في التنافس في إعداد البذلة الجديدة لـ"السجانين"، من مدة كافية لتحضيره ملفاتها.

وتطلبت الصفقة، التي دعا التامك الشركات على التنافس فيها، كلفة مالية تقدر بنحو 5 ملايير سنتيم، موزعة بين 6 حصصص مختلفة. وكانت المندوبية قد طلبت حوالي 20 ألف بذلة، منها 700 بذلة نسائية.